

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/٤٤٦

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح ذياب

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشه ، جميل زريقات ، محمد عثمان ، مندوب الأمن العام .

/ عريف أمن عام رقم

/ المميز

وكيله المحامي

المميز ضده / الحق العام .

قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة الشرطه بالقضيه رقم ٩٨/٥٧ فصل ٢٧/٣/٢٠٠٠ القاضي بإدانة المتهم ( المميز ) بجناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات ووضعه بالشغال الشاقه المؤقته مدة خمس عشر سنة محسوبه له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وطرده من الخدمه في جهاز الامن العام عملاً بأحكام المادة ٤/٥ من قانون العقوبات العسكري .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- ان الحكم المميز مستوجب النقض لأنه بني على استخلاصات

ووقائع غير صحيحه ومخالف مجمل ما ورد بالبيانات المقدمه في

القضيه بما في ذلك بيانات النيابة .

٢- ان الحكم مستوجب النقض لأن جميع بيانات القضيه اكدت على أن

المجني عليه الثابت سوء سلوكه واعتياده الاجرام حسب كشف

الاسبقيات هو واشقاؤه الذين كان يهاجم اشقاء المميز مسلحين

بالادوات الجرميه .

٣- وبالتناوب فقد أخطأت محكمة الشرطه بعدم أخذها بأوجه الدفاع المميز سواء منها ما يتعلق بحالة الدفاع المشروع عن نفسه وعن اشقائه او ما يتعلق بحالة الاستفزاز المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون العقوبات وقد جاءت معالجة محكمة الشرطه من هذه النواحي بصوره خاطئه غي متفقه مع ظروف القضييه .

لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٠ قدم رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد الحكم المميز .

### القرار

بالتدقيق والمداولة فإن وقائع الدعوى وكما انتهت اليها محكمة الشرطه تتلخص بأنه وحوالي الساعة الخامسة والنصف مساء يوم ١٩٩٨/١٢/٢ وفي حي الغويرية بمدينة الزرقاء حصلت مشاجرة بين اشقاء العريف الشرطي رقم ادارة الصيانة / المشاغل المركزيه وشقيقه ويأن والدة العريف الشرطي ابلغته اثناء وجوده في المنزل بالمشاجرة فأخذ مسدسه الحسكري رقم ووضع به خمس طلقات واتجه نحو مكان المشاجرة فشاهد المتشاجرين وعلى بعد حوالي عشرة امتار سحب مسدسه وصوبه باتجاه واطلق عليه خمس طلقات واصابته جميعها في انحاء مختلفه من جسمه ، ما لبث بعدها ان فارق الحياه\* .

وانه احيل من قبل النيابة العامة بتهم :

١-القتل قصداً خلافاً للماده ٣٢٦ ع .

٢-مخالفة الاوامر والتعليمات خلافاً للمادة ٤/٣٧ من قانون الامن العام وبدلالة المادة ٩ من ذات القانون .

٣-مخالفة الاوامر والتعليمات المتمثل بالاشتراك بالمشاجرات خلافاً لأحكام المادة ٤/٣٧ من قانون الامن العام .

ويأن المحكمة وبتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٧ وفي القضية رقم ٩٨/٥٧ توصلت إلى :

١- أن دعوى الحق العام بالنسبة للتهمة الثانية " مخالفة الاوامر والتعليمات خلافاً للمادة ٤/٣٧ من قانون الامن العام " مشمولة بقانون العفو العام رقم ٦ لسنة ٩٩ .

٢- اعتبار التهمة الثالثة " مخالفة الاوامر والتعليمات المتمثل بالاشتراك بالمشاجرات خلافاً لأحكام المادة ٤/٣٧ من قانون الامن العام " عنصراً من عناصر التهمة الأولى ( القتل قصداً خلافاً للمادة ٣٢٦ ع ) وقررت تبعاً لذلك اسقاط الدعوى بالنسبة للتهمة الاولى لشمولها بالعفو العام ، وتجريم المتهم بجناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة من خمس عشرة سنة محسوباً له مدة التوقيف عملاً بالمادة ٣٢٦ عقوبات وطرده من الخدمة في جهاز الامن العام عملاً بأحكام المادة ٤/٥ من قانون العقوبات العسكري .  
وبأن المحكوم عليه لم يرتض بالحكم فطعن به تمييزاً للأسباب المبسوطه بلائحته طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز واصدار القرار العادل .

قدم رئيس النيابة العامه بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٠ مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .  
وعن أسباب التمييز جميعها فإن المميز لاينازع بواقعة قتله للمغدور ، الا أنه يدعي أن ذلك كان :-

- في معرض الدفاع عن النفس والغير .
- وأثناء أن كان مستفزاً من قبل المجني عليه .

ولأن القرار المميز لم يأخذ بهذا الادعاء ، فقد نعى عليه المميز بالخطأ بوزن البيانات وتقديرها وبعدم تعليقه تعليلاً سليماً .

وباستقراء المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الباحثة عن الدفاع المشروع التي تشترط لاعتبار الفعل دفاعاً مشروعاً عن النفس أو الغير توافر الاركان التالية :

أ- أن يقع الدفاع حال وقوع الحادث .

ب- أن يكون الاعتداء غير محق .

ج- أن لا يكون في استطاعة المعتدى عليه التخلص من هذا الاعتداء الا بالقتل او الجرح أو الفعل المؤثر .

وباستقراء نص المادة ٩٨ من ذات القانون الباحثة عن العذر المخفف التي تشترط لاستفادة الجاني من العذر المخفف توافر العناصر التالية :

١- أن يكون العمل غير المحق الذي اتاه المجني عليه قد وقع على الجاني .

٢- أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .

٣- أن يكون عمل المجني عليه ضد الجاني مادياً لا قولياً .

وباستعراضنا ملف الدعوى وبياناته وبصفتنا محكمة موضوع في الحالة المعروضة فإن شروط الدفاع المشروع او الاستفادة من العذر المخفف ليست متوفرة بحق المميز ذلك لأنه وقبل خروجه من منزله لإستطلاع الامر والوقوف على حقيقة ما يجري بين اخوانه والمجني عليه قام بحشو مسدسه العسكري بخمسة اعيرة نارية ، وأنه ولدى خروجه وبمجرد مشاهدته للمجني عليه يحمل عصا واداة حادة ويلوح بها بمواجهة اخوانه بادره باطلاق الاعيرة النارية من مسدسه عليه بعد أن طلب من اخوته الابتعاد كيلا يصابوا بأذى ، ورغم اصابته له بعيارين ناريتين وشل حركته استمر باطلاق باقي العيارات الخمس حتى ارداه قتيلاً بدلاً من إستدعاء الشرطة لحفظ الأمن أو استعمال مهارته كرجل امن بتخليص الادوات التي كانت بحوزة المجني عليه ، ولأنه لم يتعرض من المجني عليه ، لعمل مادي يستدعي ردة الفعل على النحو الذي أثاره .

وحيث أن محكمة الشرطة انتهت لهذه النتيجة فإن استخلاصها لها من بيانات الدعوى هو استخلاص سائح ومقبول نقرها عليه مما يتعين معه رد التمييز لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر في ١٨ ربيع الاول سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٢٠/٦/٢٠ م

القاضي المترئس



عضو



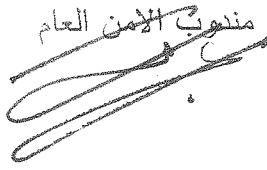
عضو



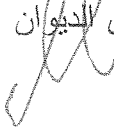
عضو



مندوب الامن العام



رئيس الديوان



دقق

ح ن